

حديث الرئيس محمد أنور السادات

إلي عبد المنعم الصاوي

في 24 يناير 1976

سؤال : عن صورة المستقبل كما يتمناها ؟

الرئيس : اني مؤمن بالحريات العامة للمواطنين ، وبحرية التعبير وبتأمين المواطنين جميعاً ضد الخوف والحاجة والقلق . لقد تعرضت في حياتي لأنواع الإضطهاد ، فكان مقدمة ما اتطلع اليه ، أن أحمي أي مواطن ، مما تعرضت له وقاسيت منه وقد كان بودي ان اكتفي بما اتخذته من اجراءات ، تنفيذاً لثورة مايو ، من اقرار مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وان اعتكف بعد هذا ، امارس حياتي الخاصة - كأبي مواطن حر في بلد حر لكني وجدت نفسي مطالباً بالإستمرار في مهامي ، علي غير ما كنت اتمني

سؤال : ان استمرار الرئيس علي رأس الدولة هل هو ضمان من ضمانات الحرية والديمقراطية وسيادة القانون ؟

الرئيس : اسمع ان ضمان الحرية من الحرية نفسها ، ومن ممارستها ، ان الناس بطبعهم أحرار ، وتمسكهم بالحرية ينبع منهم أولاً ، ولولا ان الحرية اصيلة في هذا الشعب ، لما نجحت ثورة التصحيح في مايو 1971 واذا كنت اعتر بشئ ، غير هذا فهو اني كشفت بثورة التصحيح ، عن هذا المعدن الأصيل ، في طبيعة الشعب المصري

سؤال : ولكي تتأكد معاني الحرية ، فإن الناس محتاجون إليك ، حتي لا ينقض علي هذه المكاسب الديمقراطية تيار لا يؤمن بها
الرئيس السادات: ماذا اقول الأمر لله فيما انا مقبل عليه

سؤال : بعض الناس يضيقون بالحرية ، لكثرة ما تثيره من خلافات في الرأي .
وبعض المسؤولين يرون ان الحرية قد فتحت بابا واسعا لنقد بعضه مر . وبعض
القراء يرون ان حرمان الناس من الحرية زمناً طويلاً جعل ممارستها يتجاوز المدي
؟

الرئيس : وهل يتصور هؤلاء الناس بديلاً آخر للحرية ؟ ان عكس الحرية هو
الاستبداد ، فهل يتصورون ان الاستبداد يمكن ان يكون بديلاً للحرية ؟ لو راجع
الناس انفسهم ، لقبولوا الحرية ، ايا كانت مخاطرها وفضلوها علي اي بديل آخر لها
. ان الحرية اما ان تكون كاملة أو لا تكون . والذين يتصورن الحرية بشروطهم
مخطئون، فالحرية في إطار من الشروط تفقد قيمتها ، ولا تبني المجتمع علي الوجه
المطلوب . وخير لنا جميعاً ان نقبل الإسراف في الممارسة ، علي ان نضحي
بالحرية خشية .. ممارسة مسرفة أو مبالغ فيها

سؤال : وحرية الصحافة ياسيادة الرئيس ؟ لعل كل الملاحظات عن الحرية ، مبعثها
هو كالملاحظ الآن علي صفحات الصحف من ممارسة للحرية علي نطاق واسع
الرئيس : عندما قررت إلغاء الرقابة ، كنت اعني ان تعود الحرية إلي الأقلام لتعبر
عن نفسها بالحرية اللازمة ، وان يتعود الناس علي جو الحرية ، فلا يفترضون ان
آراءهم هي وحدها الصحيحة ، وان ماعداها خطأ. انما الرأي -اي رأي- يحتمل
الصواب ويحتمل الخطأ كذلك ، ولا يمكن ان يبين الخطأ من الصواب إلا بمناقشة
حرة ، ينشر هذه الآراء علي الناس . عندئذ يجد الناس انفسهم أمام أكثر من رأي ،
وأمام أكثر من إتجاه فيتم اقتناعهم بالرأي الأصوب ، من خلال آراء كثيرة مطروحة
للاختيار . هذا رأيي منذ ثورة مايو سنة 1971 ، ولولا اني كنت اعد لمعركة تحتاج
منا جميعاً الي ضبط النفس والصبر والتأهب ، لما ترددت من يومها في إلغاء الرقابة
علي الصحف . فلما دخلنا المعركة وتم لنا نصر أكتوبر ، كان أول ما اتجهت إليه
هو إلغاء الرقابة علي الصحف

سؤال : بودي أن أسأل ، لا تعصباً للمهنة التي اعمل بها ، ولكن استكمالاً للحديث عن الحرية . لقد أعلنت سيادتكم ان الصحافة سلطة رابعة ؟
الرئيس : وهي سلطة الرقابة الشعبية والتوجيه والنقد ، تعبيراً عن مصالح الجماهير

سؤال : وعندما تكون ملكيتها للاتحاد الاشتراكي العربي ياسيادة الرئيس . كيف تتحقق عناصر الاكتمال لهذه السلطة ؟

الرئيس : ان الملكية شيء ، وحدود السلطة شيء آخر . أن ملكية الاتحاد الاشتراكي للمؤسسات الصحفية لا تمنع هذه السلطة من ان تكتمل . وان تؤدي وظيفتها في تعميق المفهوم الديمقراطي ، وحماية البناء الاجتماعي ، واشاعة القيم المستقرة في الوجدان العام

سؤال : ومعني هذا ان تكون حرة في توجيه النقد ، حتي للاتحاد الاشتراكي نفسه ؟
الرئيس : ليس هناك من هو فوق النقد ، طالما انه نقد موضوعي مدعم بأسانيد
وعندما يخرج النقد عن وظيفته ويصبح نوعاً من التشهير ، فإن احداً لا يمكن ان يكون فوق المساءلة . باختصار ، فكما أنه ما من أحد فوق النقد فما من نقد فوق المساءلة . هذه قاعدة تكفل رقابة الشعب علي مؤسساته ، وتكفل للمؤسسات موضوعية النقد . والخروج علي الحدود في الحالتين مرده الإجراءات المهنية أو ساحة القضاء عندما يقتضي الأمر ذلك

سؤال : عن إنصاف القضاة ؟

الرئيس : إني مؤمن بأن القضاء العادل ، هو ضمان سيادة القانون . ليس من الانصاف ان نطالب القضاة بالعدل والنزاهة والاستقامة ، ثم لا نوفر لهم الحياة الكريمة الواجبة في حدود الامكانيات المتاحة

سؤال : ان الحكومة تخاف ، لو أنها عدلت في كادر القضاء ، ان تقع تحت ضغط اصحاب الكادرات الخاصة اقتداء بكادر القضاء ؟

الرئيس : ليتنا نستطيع ان ننصف كل الناس سواء منهم من يتدرجون في كادرات خاصة أو يتدرجون في الكادر العام . إنما المسألة مسألة امكانيات متاحة وبقدر توفر الامكانيات، تكون الأسبقيات في الانصاف

سؤال : اصارك ياسيادة الرئيس بمشاعري الخاصة بهذا الموضوع . ان التسابق علي الحصول علي مزايا لا يجوز ان يصرفنا عن بعض الحقائق . ان القضاة علي سبيل المثال ، مطالبون بالألا يكون لهم عمل غير القضاء . انهم لا يملكون ان يؤدوا أعمالاً اضافية مثلاً. لا يملكون ان يكونوا خبراء لبعض القطاعات لأنهم لو فعلوا ، لكان ذلك طعناً في قضائهم .. بينما باب النشاط مفتوح امام التخصصات الاخرى ، ومعني هذا ان باب الكسب الاضافي مكفول . هذا الفرق يضع القاضي في مكان المتفرغ لقضائه ، ولا يملك أن يخرج عن تفرغه ، احتراماً لقدسية القضاء وحرصاً علي العدالة . لهذا فإن التسابق يصبح بلا معني ، والمطالبة بتطبيق مزايا يحصل عليها القضاء ، مطالبة في غير موضعها . وقد يضع الذين يطالبون بمزايا القضاة انفسهم ، في موقف الحاجة الي عدالة القاضي ، وسيجدون ان هذه العدالة ترتب للقاضي حقاً في ضمانات العدل . ومن هنا لا تصبح هذه الضمانات شخصية ، بقدر ما هي موضوعية تتصل بطبيعة عمل القاضي

الرئيس : كل هذا صحيح . والقاضي في النهاية مطالب بأن يرتفع فوق أي هوي أو اتجاه . مطالب بالزهد والقناعة . مطالب بالترفع عن الكسب . ان القضاء العادل المقتنع بضمانات العدل ، هو في النهاية ميزان المجتمع

سؤال : واضح اذن ياسيادة الرئيس ان شكوي القضاة ، ستجد مصيرها الي الحل؟
الرئيس : وكل شكوي تستند علي أساس ، ستجد مصيرها الي الحل

سؤال : والمنابر سيادة الرئيس . إن الرأي العام لا يزال ينتظر رأياً واضحاً بالنسبة للمنابر؟

الرئيس : ان المنابر تعني اتاحة الفرصة لكل رأي ، لأن يعبر عن نفسه في ثقة

واطمئنان. وعن طريق القنوات الشرعية والدستورية . وطالما اننا متفقون علي الإلتزام بحد أدني من المبادئ الاساسية في بناء مجتمعنا ، فلا ضير ان نختلف فيما عدا ذلك . وأنا شخصياً لا أشك في ان الجميع سيكونون حريصين علي تحقيق المصلحة العليا للبلاد ، كما لا يمكن ان نفترض في اتجاه انه وحده الاتجاه الصحيح . والمشكلات التي يعاني منها المجتمع ، مشكلات مطروحة للناس جميعاً ، وليس فينا من لا يرحب بدراسة حول هذه المشكلات ، أملا في الوصول الي أحسن الحلول . هذه هي الديمقراطية كما افهمها . وطالما ان رأي الأغلبية في النهاية سيسود ، وأن التطبيق الديمقراطي يقتضي ان تخضع الاقلية لرأي الأغلبية ، فلا خوف

سؤال : لكن دراسات الرأي العام لا تفترض في الاغلبية الي الأبد ؟
الرئيس : هذا ايضاً صحيح ، وأعز ما تعتر به الديمقراطية ، ان تترك باب اقناع الجماهير مفتوحاً أمام كل المشتغلين بالقضايا العامة ، والممارسة السياسية ، ومن استطاع منهم ، بالمنطق والاقناع ، واطاحة فرص متكافئة ، ان يصل الي إقناع الجماهير ، وكسب اغليبتها ، فعلي الاقلية ان تنصت اليه ، وان تنزل علي تغير اتجاه الجماهير

سؤال : بهذا المفهوم ياسيادة الرئيس فسيصبح علي الذين يدرسون المنابر ، ألا يفترضوا أن هناك اغلبية دائمة وأن ما سواها أقلية تعبر عن نفسها من خلال المنابر ؟

الرئيس : اذا كانت المنابر شامله لكل التيارات فإن التكافؤ بينها يصبح أساساً لبيان مدي فاعلية كل منها في الرأي العام وتأثيره عليها والوصول إلي اقناعها

سؤال : والذين يتخوفون من ان تكون المنابر نوعاً من النكوص عن مبادئ ثورة يوليو ؟

الرئيس : اذا كانت قواعد الالترام ، بين كل المنابر ، تنص علي الإلتزام بمبادئ

الثورة ، فما الخوف ؟ ان النكوص عن مبادئ الثورة ، يفقد المنبر الذي ينكص شرعيته

سؤال : والممارسة السياسية . هل تستمر محصورة في نطاق الإتحاد الاشتراكي العربي ، وعضويته قد صارت اختيارية ؟
الرئيس : ان احداً لا يستطيع ان يحظر الاهتمام بالقضايا العامة والممارسة السياسية ، علي احد اننا جميعاً شركاء في وضع خطط عملنا ، وشركاء في جني ثمارها . لكن يبقى مسألة تنظيم ذلك ، بحيث لا تؤدي هذه المرحلة إلي إنحرافات لا تتحملها طبيعتها ، وسيكون ذلك متروكاً للجنة المائة ، عندما تبدأ في ممارسة مسؤولياتها

سؤال : شيء آخر يتحوط منه كثيرون انهم يخشون ان تتحول المنابر إلي احزاب ؟
الرئيس : عندما نبدأ خطوة علي طريق العمل الديموقراطي فأظن انه من الأسلم ان نفكر أولاً من أن تكفل لها عناصر النجاح . وفي ضوء ما تسفر عنه التجربة ، يكون التطور . فلماذا نتحوط من الآن ؟ لنبدأ خطوة ديموقراطية ، ان نجحت في ذاتها واقتنعت بها الجماهير فيها ونعمت فإن ارادت لها تطوراً آخر في شكل احزاب ، فليس من حق احد ان يعترض رغبة الشعب في تطوير أجهزته السياسية بالصورة التي يقتنع بها . كل ما نرجوه ان يكون تطورنا دائماً من خلال القنوات الديموقراطية ، وبالحوار الحر ، واقتناع الجماهير وهي ادري بمصالحها

سؤال : قد تأذن لي ياسيادة الرئيس ان استوضح عن الموقف المتفجر في لبنان ؟
الرئيس : انه موقف لا يرضي احداً علي الاطلاق ، وهو ظاهرة تحمل علي القلق ، خاصة اذا عرفنا ان تأثيره لا يقتصر علي لبنان ، ولكن خطره يمتد إلي سائر انحاء الوطن العربي ولازال عند اقتناعي بأن اللبنانيين انفسهم قادرون علي ان يحلوا الازمة ، وينهوا هذا الصراع ، لو تجردوا من الأغراض والأهواء ، وارتفعوا الي مستوي التفكير الوطني والقومي الشامل ، بعيداً عن مؤثرات خارجية ، تستفيد من الصراع ، ولن تتحمل عنه مسؤولية . ان صالح شعب لبنان يهمننا جميعاً ، والوحدة

الوطنية علي أرض لبنان عزيزة علينا ، وتسوية اي خلاف مع المقاومة الفلسطينية ،
يفرضها الواقع العربي ، وتأهب الأمة العربية المتصل ، لخوض معركة قد تفرض
علينا في أي لحظة . في ضوء هذا كله فإني لا أزال اتمني أن تفيق
العناصر المتصارعة في لبنان ، الي ما يحيط بالأمة العربية كلها من خطر

سؤال : والموقف في انجولا ياسيادة الرئيس ؟

الرئيس : اننا ضد التدخل الاجنبي في أية ارض افريقية أو عربية .. كذلك فنحن مع
نضال شعوب افريقيا من أجل التحرر والاستقلال .. وانقسام حركات التحرير . شيء
يزعجنا ، لأن الاستقلال يجد دعامته في وحدة النضال ، ووقفه المناضلين بصلافة
في وجه المؤامرات الخارجية . هذه هي خطوط سياستنا العامة ، ونحن نطالب بها ،
حينما قام نضال . وحبذا لو استطاع المناضلون الافريقيون في انجولا ان يتحدوا ،
حتي لا تتسرب الضغينة بين صفوفهم ، فتضعف نضالهم وحبذا لو أمنت بهذا القوي
الخارجية التي تساندهم . ان التدخل الاجنبي لا يخدم قضايا التحرر الوطني ، بقدر ما
يحمل علي انقسام صفوف المناضلين

سؤال : عن الشباب وعن دوره في تحمل تبعات المستقبل ؟

الرئيس : ان الشباب هم دائماً أمل المستقبل وهم اصحابه ، ومن حقهم علي اجيالنا ان
يتعرفوا علي تفصيلات العمل الوطني ، حتي يتسلموا امانته وهم علي علم به . وانا
مؤمن بحقيقتين : الأولى ان تهيئ الشباب لتحمل تبعات المستقبل ، والثانية ان تتوزع
مسئوليات البناء علي الاجيال المتعاقبة . بهذا يتحمل أبناء هذا الجيل مسؤولية إعداد
الشباب للمستقبل ، يتحمل الشباب مسؤولية تسلم الأمانة التي ستوكل اليهم بالثقة
والتقدير . إن اتصال الأجيال ضرورة حتي لا تنفصم عري العمل من أجل البناء .
وإذا كان احتكار جيل للعمل الوطني شيئاً غير مقبول . فإن رفض الأجيال لإنجازات
من سبقوهم شيء يهدد بالانقسام المخل في مسيرة التاريخ